مجلة العلوم الاقتصادية

Journal homepage:

http://journals.sustech.edu/

الآثار الإقتصادية للنزوح في السودان – دراسة حالة ولاية الخرطوم (1998– 2007م)

حرم محمد بدوي محمد[1] و عبدالعظيم سليمان المهل[2]

1. جامعة النيل الأزرق – كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية – قسم الإقتصاد – الدمازين
2. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية الدراسات التجارية

المستخلص :

تهدف الدراسة لدراسة الاثار الاقتصادية للنزوح بالتركيز على ولاية الخرطوم ، اضافة للوقوف على اسباب النزوح فى السودان . اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى ومنهج دراسة الحالة ، وخلاصة ماتوصل إليه البحث أن هنالك آثار إقتصادية سالبة لظاهرة النزوح أدت الي تدهور الإقتصاد السوداني ، وسيستمر تزايد النزوح نحو الخرطوم إثر الأحداث الاخيرة في ولايتي كردفان ودارفور و طالما ظلت المناطق الريفية أقل حظاً من برامج ومشروعات التنمية ولعل القطاع الزراعي من أكثر القطاعات الإقتصادية تأثراً بالنزوح فقد تضاءل وانعكس ذلك سلباً علي بقية القطاعات .

وبناءاً علي هذه النتائج توصلت الباحثة إلي بعض التوصيات كان أهمها ضرورة ربط مخرجات التعليم مع الإحتياجات الفعلية الإقتصادية في القطاعات المختلفة ، وتوفير مشاريع لذوي الدخل المحدود وتوجيه عائدات البترول إلي الأنشطة الإقتصادية كالزراعة والصناعة وغيرها للمساعدة في تحريك الإقتصاد السوداني لخلق فرص عمل جديدة للشباب من النازحين ، والحد من موجات النزوح المتسارعة نحو العاصمة بإقامة بعض المشاريع في الولايات وإضعاف تركزها داخل العاصمة .

Abstract:

The research aimed at studying the economic impact of displacement in Khartoum State, besides examining the causes of displacement in Sudan. The research adopted the descriptive and the case study methods. The research main results indicated that displacement resulted in negative economic repercussions, which in turn affected negatively the Sudanese economy. Furthermore, the influx of the displaced people to Khartoum is expected to continue due to the war in both Kurdufan and Darfur States, and as long as the rural areas were less fortunate in terms of initiating new development projects. Consequently, the agricultural sector has been the worst economic sector affected by displacement, and as a result other sectors were also suffered from the effect of displacement. Based on these results, the research call for the need to link the educational output with the real economic need in the various sectors; as well as setting up projects for the lower income people; besides the direction of oil revenue towards economic activities such as agriculture, industry, and other sectors in order to assist in reactivating the Sudanese economy to create new jobs for the displaced youth to put an end to massive displacement to the capital city

by setting up projects in the least developed states rather than concentrating them in the capital city.

الكلمات المفتاحية : المناطق الحضرية – الهجرة القسرية – البطالة.

المقدمة:

عرف السودان النزوح من أواخر السبيعينات وأوائل الثمانينات سواء كان فردياً أو جماعياً وقد هربت القبائل قديماً خوفاً من الحرب أو بحثاً عن الكلاء والماء أو تفادياً لكارثة طبيعية ولكن كان ذلك يتم في إطار السودان الواحد دونما حاجة لعون أجنبي ولذلك كان النزوح مؤقتاً وموسمياً ينتهي بأحتواء الأسباب التي أدت إليه . وتفاقمت مشكلة النزوح مع استعار الحرب في الجنوب بين الأنفصاليين والجيش السوداني والتي عملت علي تعطيل أغلب المناشط الأقتصادية بالجنوب (الزراعة – الرعي – الصيد) وتوسع الحرب لتشمل الجنوب والشرق ودارفور مما زاد من عدد النازحين بالسودان .

ومن الطبيعي أن تحتضن ولاية الخرطوم أكبر عدد من النازحين من ولايات السودان المختلفة خاصة الولايات الجنوبية (رغم إنتهاء الحرب) إلا أن عدداً كبيراً منهم مازال يعيش في معسكرات النازحين . وظلت العاصمة تعاني من هذه الموجة البشرية التي استقبلتها طيلة السنوات الماضية فتضاعف عدد السكان بصورة كبيرة مما أوحي بوجود مشكلة حقيقية تحتاج الدراسة علي الرغم من عدم وجود مادة علمية يمكن الحصول عليها مجتمعة من مكان واحد للإحاطة بأحوال وظروف ومشاكل النازحين والآثار المترتبة عن ظاهرة النزوح . وتعاني الأسر النازحة يوماً بعد يوم بسبب إفتقارها لمصادر الدخل لتوفير القوت فأتجهت للمساعدات الأنسانية التي تجود بها المنظمات أو الإتجاه الي ممارسة حرف تتنافي مع العادات والتقاليد مما أدي الي انهيار النسيج الإجتماعي وتفشي ظواهر كثيرة تهدد الإقتصاد السوداني . وفي هذا السياق نجد أن البحث أفرد جزءاً كبيراً لتقصي الحقائق عن الآثار الإقتصادية المترتبة علي ظاهرة النزوح وتمركز النازحين بالعاصمة القومية .

مشكلة الدراسة :

إن تدفق النازحين من الولايات المختلفة (دارفور – الجنوب – الشرق – جنوب كردفان) أدي إلي تعطيل مستوي التعليم وتفشي الأمية وانتشار المهن الهامشية بولاية الخرطوم ، هذا بدوره ساهم في إنخفاض الدخل وتزايد معدلات البطالة الأمر الذي أدي إلي إرتفاع معدلات الجريمة والنهب وزيادة صرف الدولة علي الأمن والشرطة . والعاصمة لم تكن مهيأة أصلاً لإقامتهم فيها مما خلق بيئة غير صالحة للحياة وأثر ذلك علي سلوك النازحين تجاه المجتمع سلباً فبرزت علي السطح مشكلات إقتصادية تعاني منها الدولة . وتتمثل مشكلة البحث في معرفة الآثار الإقتصادية الناجمة عن النزوح إلي الخرطوم .

أهمية مشكلة الدراسة:

تكمن أهمية البحث في درء المخاطر الإقتصادية السالبة لمشكلة النزوح والبحث عن حلول لتدارك هذه المشكلة والتي مع تفاقم الأوضاع ستخلق وضع إقتصادي غير مرغوب فيه . ومن خلال البحث سنحاول حصر الآثار الإقتصادية السالبة لهذه الظاهرة . وتأتي أهمية دراسة النزوح في السودان نسبة لتزايد أعداد النازحين في السودان فهو أكبر بلد يضم نازحين في الوطن العربي و العالم .

أهداف الدراسة :

هدفت الدراسة إلي :

- معرفة الآثار الإقتصادية للنزوح

- الوقوف علي أسباب النزوح في السودان .

فروض الدراسة :

1/ النزوح له آثار سالبة علي المناطق الحضرية

2/ النزوح له آثار سالبة علي الإنتاج (**الزراعي** – الصناعي – الخدمي)

3/ النزوح له آثار سالبة علي الإستثمارو الإستهلاك

4/ النزوح له آثار سالبة علي البطالة

الإطار المكاني

يتناول البحث ولاية الخرطوم كدراسة حالة بإعتبارها أكثر المناطق في السودان تأثراً بحركات النزوح.

الإطار الزماني

يتناول البحث بالدراسة الفترة من 1998 – 2007 م

منهج الدراسة :

إستخدم الباحث أسلوب دراسة الحالة والمنهج الوصفي وهو طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كمياً عن طريق جمع المعلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها و جمع البيانات عن الظاهرة من خلال الكتب والمصادر والأوراق العلمية التي تخص الدراسة .

أسباب النزوح :

تختلف أسباب النزوح من منطقة لآخري إلا أن الدوافع متشابهة سواء أكان نزوح لمسافات طويلة أو قصيرة وسواء أكانوا مئات أو ملايين من النازحين وبذلك فالنزوح هو هجرة قسرية وتكون لأسباب سياسية ودينية وعنصرية إلا أن الدافع الأساسي هو إنخفاض المستوي الإقتصادي أو الفقر المطلق (Poverty Absolute) فيتجه النازحين الي المناطق التي تتوفر فيها فرص إقتصادية أفضل وتساعد علي تحسين مستوي المعيشة كهدف أساسي .

وقد لا تكون عوامل الدفع وحدها كافية للنزوح فهنالك عوامل جاذبة ، وعوامل الدفع والجذب تعمل في آن واحد فيكون النزوح هو النتيجة ويمكن تلخيص عوامل الدفع كما يلي :

عوامل الدفع (Pushing Factors) :

أهمها الكوارث الطبيعية والبشرية و الضغط السكاني الناتج عن معدلات النمو السكاني المرتفعة والتي لايوازيها فرص عمل مما يؤدي إلي إرتفاع نسبة البطالة بين السكان مما يدفعهم إلي البحث عن مكان يحتاج لمهارات تتوفر لديهم . وتطور الخدمات والمرافق العامة الجيدة تؤدي لتطلع سكان الريف لحياة المدن للإستفادة والإستمتاع بهذه الأنواع المختلفة من الخدمات والمرافق ورغبة كل منهم في الوصول إلي حياة أفضل.

عوامل الجذب (Puling Factors) :

تتمثل في الحرية السياسية والدينية وقد يكون شكل الدول وتنظيمها الداخلي وحجمها دافعاً مؤثراً يجذب للنزوح (الهجرة القسرية) وكذلك التطور الإقتصادي للدولة وعلاقته بالفقر والمجاعات كلها عوامل جاذبة للهجرة . وكان لزيادة فرص العمل في المدن الكبري دافعاً آخر فالمدن الكبري تزخر بالتطور الصناعي وتوسعه وماتطلبه من أيدي عاملة فترتفع الأجور والدخول الإقتصادية في المدينة عنها في الريف . وهنالك بعض النظريات التي حاولت تفسير التفاوت في نوع المهاجرين وخصائصهم علي أسس إنتقائية الهجرة كنظرية رافنشتاين ونموذج

الطرد والجذب عند جروبل والتي أوضحت أن عوامل الجذب والطرد تميل إلي إنتقاء أنواع معينة من السكان وهي التي تكون مادة النزوح السكاني .(1) (عثمان الحسن محمد – ص 5).

وبذلك يمكن أن نسيق أسباب النزوح في:

أسباب طبيعية : وهي الجفاف والتصحر وفقدان الغطاء النباتي وبالتالي إنعدام كل المظاهر البيئية التي تجعل الحياة ذات جاذبية عالية ، الأمرالذي يجبر السكان علي الحركة وشد الرحال ابتغاءاً لظروف أفضل. ولقد تعرض السودان لكوارث طبيعية بصورة مستمرة ومن أكبر الكوارث التي تعرض لها الجفاف والتصحر في العام 1983م حين أصاب الجفاف مناطق واسعة وذلك بسبب قلة وسوء إستغلال المياه فقل إنتاج الأرض وأدي ذلك إلي إنعدام المرعي وإنتشار المجاعة وكانت النتيجة الحتمية لكل ذلك النزوح من الموطن الأصل إلي أماكن تتوفر فيها مقومات الحياة .

أسباب من صنع الإنسان : وهي الظروف التي يصنعها الإنسان بنفسه كالحرب الأهلية والقبلية والنهب المسلح والإنفلات الأمني والإضطرابات الإقتصادية والسياسية والتي قد تجبر الإنسان علي النزوح من مكان لآخر في نطاق ضيق داخل منظومته المحلية دون إختراق للحدود الدولية فيتحرك في مجموعات كبيرة أو صغيرة بحثاً عن الأمن والإستقرار.

أسباب إقتصادية :إن تدني مستوي المعيشة في الريف يؤدي إلي النزوح إلي المدن رغم أن الريف يضم القطاع الزراعي الذي يمثل دعامة الإقتصاد السوداني . وقد ساعدت الحرب علي إتساع دائرة الفقر وتدهور الأوضاع المعيشية فأضطر الأفراد إلي النزوح بحثاً عن العمل ، وإرتبط كل ذلك بالتنمية غير المتوازنة في الدولة فكان النزوح إفراز طبيعي لكل هذه الأسباب .ومشكلة النزوح ظاهرة معقدة الأسباب يصعب معرفة الأسباب والعوامل الحقيقية لها فلا يمكن أن نرجعها إلي عامل واحد .

وتختلف البنية البشرية للخرطوم الكبري عن البنية السكانية ببقية الولايات فتضم الخرطوم الكبري أم درمان – بحري – الخرطوم ومن خلال التعداد السكاني الخامس الأخير أظهرت النتائج الأولية للإحصاء السكاني أن عدد السكان بلغ أكثر من 38 مليون نسمة ، وتصدرت ولاية الخرطوم ولايات البلاد الـ25 إذ يقّدر عدد مواطنيها بستة ملايين و430 ألف نسمة وتضم 80 % من سكان الحضر في السودان وتعرف هذه الكتلة الحضرية المكونة من الثلاث مدن السابقة بأسم الخرطوم الكبري .

وبالتالي يكون النزوح لولاية الخرطوم بسبب الظروف الإقتصادية الناتجة عن عدم التنمية المتوازنة او بسبب الحروب الأهلية وبتدخل الإنسان في الظروف الطبيعية التي تتحول إلي ظروف قاسية . وهذه كلها عوامل طاردة من منطقة الأصل بالإضافة إلي عوامل الجذب التي توفرها الخرطوم ومن أهم هذه العوامل أن الولايات التي يلجأ إليها النازحون لا تستطيع تقديم أي نوع من المساعدة لأن أوضاعها الإقتصادية لا تسمح لها بتمويل مشاريع خدمية يستفيد منها النازحين . غير أن ولاية الخرطوم لها بعض المزايا التفضيلية والتي من بينها أن النازحين يمكنهم مشاركة المواطنين المقيمين في الخرطوم في الخدمات التي تقدم لهم بالرغم من عدم كفاءتها للمواطنين المقيمين ولكن يوجد شئ يمكن إقتسامه معهم والجدول التالي يوضح الكثافة السكانية للولايات حسب التعدادات السكانية السابقة :

جدول 1: الكثافة السكانية لأقاليم السودان (التقسيم القديم)– مقارنة التعدادات الأربعة

الأقاليم	المساحة (كم²)	الكثافة السكانية			
		1956/55	1973	1983	1993
الخرطوم	22.142	24	0.6	58.5	169
النيل الأزرق	129.503	14	26.3	31.1	39
كردفان	384.466	4.6	4.4	8.1	7.5
بحر الغزال	107.449	4.5	11.2	10.6	13.0
الأستوائية	195.817	4.5	3.7	5.3	5.0
أعالي النيل	236.208	3.3	5.6	6.8	4.8
دارفور	416.580	3.0	4.0	6.2	11
كسلا	330.860	2.7	1.3	6.6	7.9
الشمالية	430.888	1.9	1.9	2.4	2.9

المصدر : تحليل السكان 1993– الجهاز المركزي للاحصاء الخرطوم

وتظهر المعلومات أن إتجاهات الهجرات الداخلية في السودان في تزايد مستمر ومن خلال الجدول التالي نلاحظ أن ولاية الخرطوم قد حظيت بأكبر نسبة في صافي الهجرات :

جدول 2: تعداد النازحين (فرداً) في الخرطوم لعام 2000 م

الولاية	عدد النازحين			
	داخل المعسكر	خارج المعسكر	المجموع	النسبة
غرب بحر الغزال	56845	–	56845	2.4
شمال بحر الغزال	16200	–	16200	0.7
شرق الاستوائية	30488	–	30488	1.3
اعالي النيل	18332	–	18332	0.8
جونقلي	29000	–	29000	1.2
الوحدة	123000	–	123000	5.3
النيل الابيض	56908	53280	110188	4.8
ولاية الخرطوم	262500	180000	044250	19.4
كسلا	60000	–	60000	2.6
جنوب كردفان		267029	267029	11.71
غرب كردفان	10751	115529	126280	5.5
جنوب دارفور	55858	11026	668841	7.3
البحر الاحمر	-	41700	41700	1.8
الشماليه	-	99000	99000	4.3

القضارف	-	42000	42000	1.8
سنار	-	60000	60000	2.6
النيل الازرق	-	234965	234965	10.3
غرب دارفور	-	35000	35000	1.5
شمال كردفان	550	11250	11800	0.5
ولاية الجزيرة	–	58833	58833	2.5
نهر النيل	–	25000	25000	1.0
الجملة	720432	1559612	2280044	

المصدر : منظمة العون الانساني مركز النزوح والعودة الطوعية 2004 م –بتصرف من الباحثة

معسكرات النازحين بولاية الخرطوم :

إن ضخامة الأعداد النازحة إلي الخرطوم في الأونة الأخيرة أرغمت حكومة ولاية الخرطوم علي وضع سياسات عملية لمجابهة تدفقات النازحين ولاحتواء مشاكل النزوح وتخفيف حدتها فقد أُنشئت معسكرات للنازحين لإيوائهم وتوفير المستطاع من الخدمات لهم خاصة وأن النازحين لايملكون المال لشراء أو إستئجار مساكن في المناطق السكنية بالولاية فأضطروا إلي السكن في أطراف المدينة بالجور علي الأراضي سواء أكانت حكومية أو مملوكة للأفراد فبنوا لأنفسهم مباني من الصفيح والزنك وجذوع الأشجار فأخذت هذه المستوطنات العشوائية شكل الأحياء في غفلة من المسئولين عن إدارة المدن والبلديات . وبذلك فالمعسكرات الموجودة في العاصمة الآن هي أربعة ويمكن تقسيمها إلي الآتي :

- معسكرين بمحلية أم بدة :
- معسكر السلام (جبرونا) أُنشئ في 1992/2/15م
- معسكر ود البشير (جنوب سوق ليبيا) أُنشئ في 1991/1/15م
- معسكرين بمحلية جبل أولياء :
- معسكر جبل أولياء (بانتيو) يقع شرق التفتيش أُنشئ في 1990/6/30
- معسكر مايو (مانديلا) أُنشئ في 1990/6/30م

والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول 3: عدد الأسر النازحة داخل المعسكرات للفترة من 1998– 2002م :

المعسكر	1998	1999	2000	2001	2002
معسكر السلام	16.800	28000	16000	20000	100000
معسكر جبل أولياء	8000	8800	16000	9000	100000
معسكر ود البشير	5000	8501	9000	10000	100000
معسكر مايو	9000	8000	7500	8000	120000
الجملة	38800	53301	48500	47000	320000

المصدر: Department of statistics,Kharoum,''Forth population census,1993,Anlytical Report''1996,p.234

وقد أوردت منظمة الهجرة الدولية 2008 -2011 م في تقرير التنمية البشرية الصادر من وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي ان عدد الأسر النازحة في معسكر ود البشير ,السلام , جبل أولياء , مايو كانت علي التوالي 7000 ,18000 ,8000 9000 ليكون مجموع الأسر النازحة 42000 أسرة .

أثر النزوح علي المناطق الحضرية :

تيارات النزوح المتزايدة تؤثر سلباً علي المدن وتؤدي إلي بروز ظاهرة التحضر ونمو المدن المتسارع الذي أدي لظهور العديد من المشاكل في كل من المناطق الحضرية والريفية فهنالك فارق كبير بين مستوي المعيشة لسكان الريف والحضر وبما أن تعداد 1983 قد أوضح أن سكان الريف يبلغون 69.14% من سكان السودان . فإن الأمر الطبيعي كان إتجاه النازحين نحو مناطق الجذب المتمثلة في ولايات الخرطوم ، الوسطى والشرقية . وقد بلغت نسبة نمو ولاية الخرطوم 8.4% في تعداد 1983 مقارنة بمستوي سكان الخرطوم في تعداد 1973 . وتعتبر هذه النسبة جد عالية مقارنة مع النمو الطبيعي السنوي للسكان الذي بلغ 2.67%في عام 1993 .

الأثر علي الانتاج : ويشمل قطاعات الزراعة (بشقيها النباتي والحيواني) والصناعة والخدمات والكهرباء . وتساهم هذه القطاعات بصورة متفاوتة ومختلفة في الناتج المحلي الإجمالي . وقد أثر عليها النزوح تأثيراً مباشراً خاصة وأنها متشابكة مع بعضها البعض فما يحدث في القطاع الزراعي تنعكس أثاره علي القطاع الصناعي والخدمات ولذلك تصبح المشكلة واضحة في كل القطاعات .

والقطاع الزراعي يمثل رأس الرمح لنمو الإقتصاد السوداني فهو من القطاعات الرائدة نظراً لمساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 47% في العام 2002م (وفقا لتقرير بنك السودان الثاني والاربعون ص 35) ويعتمد أغلبية السكان علي هذا القطاع لتوفير الغذاء وفرص العمل ويوفر معظم المواد الخام للصناعات المحلية إضافة إلي مساهمته بقدر كبير في الصادرات غير البترولية . وقد أثر النزوح علي هذا القطاع ونلاحظ ذلك من خلال إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي في العام 2004م بعد أحداث دارفور نجد أنه إنخفض معدل نمو هذا القطاع من 5.2% في عام 2003 إلي 4.5% في عام 2004 م فأنخفضت نسبة مساهمته في الناتج المحلي من 45.6%إلي 44.5% حتي وصلت في العام 2007 م الي 35.3 % (تقرير بنك السودان 2007 /ص 79) بسبب التدهور الإنتاجي في الزراعة المطرية والآلية والزراعة المروية . ويوضح الجدول مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1998م –2007م :

جدول 4: مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1998م – 2007م

القطاع الزراعي	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المروي	14.3	12.8	12.7	12.4	12.7	12.4	11.0	10.8	10.4	10.5
المطري الآلية	1.9	2.7	1.1	1.1	1.2	2.2	1.0	1.4	1.4	1.4
المطري التقليدي	7.4	8.7	7.6	6.2	8.1	7.3	5.1	5.4	6.0	5.9
الناتج المحلي %	23.6	24.2	21.4	19.7	22.0	21.9	17.1	17.6	17.8	17.8

المصدر : 98 – 2000 بنك السودان التقرير السنوي للعام 2000م *10 2001– 2005 وزارة المالية والإقتصاد الوطني ، 2006– 2007 وزارة المالية والاقتصاد الوطني (بتصرف من الباحثة)

اما القطاع الصناعي ويشمل التعدين والصناعات التحويلية وقد تعددت الصناعات في السودان وتركزت معظمها في ولاية الخرطوم فكانت حافزاً دافعاً للنزوح وقد عمل معظم النازحين في الصناعات التحويلية وساهموا في تقدمها ، وبما أن عدد من الصناعات لايعتمد علي الموارد المحلية فإن لها روابط ضعيفة مع باقي الإقتصاد وقد

دمرت الحرب الكثير من المصانع وتوقف التشغيل في معظمها . وأثرت كذلك علي عمليات الإستكشاف والتنقيب عن البترول في منطقة دارفور مما يعني خسارة الدولة للعوائد البترولية المتوقعة والتي كانت ستوجه للتنمية وتحسين الأوضاع في دارفور والسودان كله .

وقطاع الخدمات يشمل الخدمات الحكومية والخدمات الأخري والتي أهمها النقل والمواصلات والطرق والجسور وقد شهد هذا القطاع تطوراً ملحوظاً من حيث معدل النمو ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي . وحقق قطاع الخدمات متوسط معدل نمو بلغ حوالي 5.7% خلال الفترة 2005/2001م ، أما مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي فقد تراوحت بين 30% و 32% في تلك الفترة ونلاحظ ثباتها في عامي 2004م و 2005م بنسبة 32% وجاء ذلك بفضل التوسع الكبير في وسائل النقل والمواصلات وبلغ متوسط مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي 29.4% خلال الفترة آنفة الذكر . وانخفضت نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المجلي الإجمالي من 35.7% عام 2006م إلي 43.1% عام 2007م نتيجة للأنخفاض في معدل نمو الخدمات الحكومية والخدمات الأخري من 10.8 % ،10.0 % عام 2006م إلي 7.0 % ، 5.0 عام 2007م علي التوالي (تقرير بنك السودان للعام 2007 م ص 79)

الاثر علي الاستهلاك والاستثمار : تدهور البنيات التحتية وانعدامها وضعف التمويل وعجز القطاع العام يشكل خللاً في عمليات التنمية للمشروعات الإنتاجية الأساسية خاصة في مجالات الطاقة بأنواعها المختلفة والتي تمثل دعامة لبلد زراعي كالسودان فأدي هذا التدهور إلي وجود قاعدة إنتاجية ضعيفة تفتقد إلي رأس المال اللازم لتمويلها مما يؤثر سلباً علي الاستثمار.

الاثر علي البطالة : وقد كانت البطالة من أكبر سلبيات النزوح لأن النازحون ينظرون إلي البطالة او التوقف عن العمل نظرة عادية حيث إنتشرت بينهم صفة البطالة بصورة كبيرة جداً .

جدول 6: تقديرات القوي البشرية والقوي العاملة خلال الفترة 1998م – 2007م (مليون نسمة)

البيان	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
السكان في سن العمل	16.5	17.1	17.6	18.8	19	19.5	20.0	21	-	-
القوي العاملة	8.6	8.9	9.2	9.7	10.4	11.3	10.7	11.1	.11.468	11.139.925
المشتغلين	7.3	7.5	7.8	8.3	8.5	8.6	9.0	9.2	9507	8.982.516
فرص التشغيل	-	0.200	0.300	140	190	289	441	611	-	-
المتبطلين	1.3	1.4	1.4	1.5	1.6	1.8	1.7	1.8	792	2.157.409
معدل البطالة	33.7	33.7	36.3	15.0	15.8	16.3	16.3	16.2	11.468	19.4

المصدر : 1998 – 2000 وزارة العمل والإصلاح الإداري – إدارة التخطيط والمتابعة – موسوعة الاقتصاد السوداني 2001 –2005 –وزارة العمل والإصلاح الإداري – إدارة التخطيط والمتابعة 2007– 2010م (بتصرف من الباحثة)

عرض ومناقشة وتحليل النتائج :

الفرضية الاولي : للنزوح آثار سالبة علي المناطق الحضرية خاصة في الفترات التي تبعت الحرب والجفاف والتصحر وذلك بالنظر إلي مستوى الإقتصاد في العام 1983 /1984م (حرب الجنوب الثالثة والجفاف والتصحر الذي ضرب البلاد) والعام 2003م (اشتعال الحرب في دارفور) وتأثير ذلك علي السنوات التي تلت هذه الأحداث ومانتج عنها من نزوح إلي العاصمة

الفرضية الثانية : تدهور القطاع الزراعي بصورة ملحوظة نتيجة للنزوح وهجرة الأيدي العاملة الذي أدي لتعطيل الأراضي الزراعية وتقلص المساحات المزروعة وتدني الإنتاجية وإزالة الغطاء النباتي فهنالك علاقة وثيقة بين الحروب الأهلية والنزوح وبين التدهور في القطاع الزراعي، و نلاحظ إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي في العام 2004م بعد أحداث دارفور نجد أنه قد إنخفض معدل نمو هذا القطاع من 5.2% في عام م2003 إلي 4.5% في عام 2004 م و إنخفضت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 45.6%إلي 44.5% بسبب التدهور الإنتاجي في الزراعة المطرية والآلية والزراعة المروية رغم إعتماد معظم سكان الريف علي هذا القطاع.(2)(بنك السودان – 2004م – ص 49) والان بعد انفصال الجنوب وانخفاض حصة السودان من البترول اتجهت الدولة الي الاهتمام بالزراعة .أما القطاع الصناعي فقد تأثر بتدهور القطاع الزراعي ولإعتماد النازحين بصورة مباشرة علي العمل في الصناعات التحويلية إضافة لتوقف الكثير من المصانع في تلك الفترة نتيجة للحرب والأن بعد إكتشاف البترول تطور القطاع كثيراً وإزدهر . أما قطاع الخدمات فقد ظل عاجزاً عن مواكبة الأعداد الهائلة من النازحين الذين إكتظت بهم العاصمة فصعبت خدمات النقل البري والمواصلات من تأدية دورها وتعطلت السكك الحديدية التي كانت تقل الأفراد من منطقة لأخري وبأسعار أقل .

الفرضية الثالثة : توقفت المشاريع الإستثمارية في مناطق الأصل نتيجة لنزوح الأفراد منها إلي المناطق الحضرية. وقد اوضحت الدراسة ان عدد أهل الحضر من مجموع السكان في السودان عام 1975م 18.9%م ثم إرتفع في عام 2000م إلي 36.1% ومن المقدر أن يصل إلي 48.7 % عام 2015م وهذا يدل علي أن الريف يمثل بإستمرار عامل طرد لسكانه الأمر الذي يؤثر علي تراجع الأيدي العاملة وماينجم عن ذلك من آثار سلبية علي الإقتصاد(3) (مصدر اللكترونى) .

الفرضية الرابعة : مع نزوح أفراد غير مؤهلين ولامدربين للعمل في المؤسسات المختلفة تزايدت أعداد العاطلين عن العمل فهجرة الأيدي العاملة في مجال معين إلي مكان آخر لاتتوفر فيه ذات المهنة يدعو للبطالة ولو إلي حين ، خاصة وان النازحين معظمهم من الشباب . وصل معدل البطالة في العام 1991م الي 23.3% من جملة القوي العاملة في حين زاد عدد المتبطلين بنسبة 5.9% عام 2005 م مقارنة بالعام السابق ، وبلغ معدل البطالة حوالي 16.2% في ذات العام رغم الزيادة في إجمال القوة العاملة بنسبة 3.7% في ذات العام عنها في العام الماضي مما يدل علي تفاقم المشكلة وتزايد السكان المستمر .(4) (عثمان الحسن – ص 10) .

النتائج :

1–نتيجة للنزوح حدثت تشوهات في القطاع الزراعي أدت إلي فشل السودان في أن يكون سُلة غذاء العالم وبدلاً من مد الدول بفائض المنتجات الزراعية فإنه يعتمد علي ماتمده به الدول والمنظمات الإغاثية من عون غذائي .

2–النزوح يؤدي إلي ترييف المدن والمناطق الحضرية وتفاقم المشكلات الإجتماعية والبيئية .

التوصيات :

1– إجراء الكثير من الدراسات العلمية التي تتناول ظاهرة النزوح والهجرة وآثارها علي الإقتصاد بصورة أكثر خصوصية وتوفير البيانات والمعلومات الدقيقة واللازمة عن النازحين.

2– الحد من موجات النزوح المتسارعة نحو العاصمة وتشجيع العودة الطوعية وعلي الدولة إعادة إنشاءات البنية التحتية والمرافق العامة وتشغيلها من جديد.

المراجع :

1. عثمان الحسن محمد نور – الهجرة والنزوح وانعكاساتهما علي الخدمات والمرافق العامة في المناطق الطرفية بولاية الخرطوم الكبرى – جامعة الملك سعود – بدون تاريخ ص 5
2. بنك السودان – التقرير السنوي الرابع والاربعون للعام 2004م ص 49
3. مصدر إلكتروني/http://www. Alsahafa.infot.com – العدد 5297 – بتاريخ 2008/3/18 – بحث في الأخبار – التدهور البئيي يقوض السلام .
4. عثمان الحسن محمد نور – مرجع سابق – ص 10
5. Department of statistics,Kharoum,''Forth population census,1993,Anlytical Report''1996,p.234
6. بنك السودان التقرير السنوي للعام 2000م – 2001– 2005 – 2006 –2007 – 2008 – وزارة المالية والإقتصاد الوطني ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني .
7. 1998 – 2000 وزارة العمل والإصلاح الإداري – إدارة التخطيط والمتابعة – موسوعة الاقتصاد السوداني 2001– 2005 .
8. وزارة العمل والإصلاح الإداري – إدارة التخطيط والمتابعة 2007– 2010م.